


Distr.: General
10 May 2009

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي
للإدارة الدولية
للمواد الكيميائية



المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الثانية

جنيف، ١١ - ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩
البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد
الكيميائية: تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي واستعراضه
واستكمالته وتقديم توجيهات في هذا الشأن

تنفيذ النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في البلدان العربية: تقرير
مقدم من مصر نيابة عن البلدان العربية

مذكرة من الأمانة

يتضمن مرفق هذه المذكرة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية
للمواد الكيميائية في البلدان العربية قدمته مصر نيابة عن البلدان العربية. ويجرى تعميم التقرير بصورته
المقدمة، باللغتين الإنجليزية والعربية، ودون تحريره رسمياً.



تقرير

التقدم المحرز في تنفيذ النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات في الدول العربية

ليقدم

كوثيقة معلومات إلى المؤتمر الدولي الثاني المعني بإدارة المواد الكيميائية

فهرس تقرير
التقدم المحرز في تنفيذ النهج الإستراتيجي
للإدارة الدولية للكيميائيات في الدول العربية
ليقدم
كوثيقة معلومات إلى المؤتمر الدولي الثاني المعني بإدارة المواد الكيميائية

٣	تقرير التقدم المحرز في تنفيذ النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات في الدول العربية
١٥	مرفق رقم (١) آلية الأدوات الاقتصادية (الآلية المالية) لتغطية تكاليف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات
٢٣	مرفق رقم (٢) التآزر والتعاون بين الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالمواد الكيميائية والنهج الاستراتيجي
٣٤	مرفق رقم (٣) الإجراءات اللازمة للحد من الاتجار غير المشروع في المواد والمخلفات والتدابير التي يمكن اتخاذها في هذا الشأن
٤٢	مرفق رقم (٤) تقترح وحدة التنسيق العربية للنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات التعديلات التالية على النظام الداخلي للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
٤٤	مرفق رقم (٥) تقترح وحدة التنسيق العربية للنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات إضافة الجدول المرفق في الجزء (٣) من استمارة الاستبيان المؤقتة للحكومات بشأن الإبلاغ عن تنفيذ النهج الإستراتيجي

تقرير

التقدم المحرز في تنفيذ النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات في الدول العربية ليقدم

كوثيقة معلومات إلى المؤتمر الدولي الثاني المعني بإدارة المواد الكيميائية

أولاً: لمحة تاريخية:

١ - ساهمت الدول العربية بفاعلية في عملية تطوير النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات، والتي بدأت رسمياً في عام ٢٠٠٣ من خلال مجموعة من الجلسات للجنة التحضيرية (PrepComs)، على عدد من المراحل وعلى عدة قطاعات متضمنة ممثلين من الحكومات والمنظمات غير الحكومية (NGOs) والمنظمات الحكومية الإقليمية الدولية (IGOs) ومجموعة من أصحاب المصالح، ومن أهم نتائج المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الأولى التي عقدت في دبي في فبراير/ شباط ٢٠٠٦:

- إعلان دبي للإدارة الدولية للكيميائيات
- الإستراتيجية الجامعة للسياسات (OPS)
- خطة العمل العالمية (GPA)

٢ - وقد كان للدول العربية دور مميز في عملية التحضير لصياغة الهيكل العام للنهج الاستراتيجي بضرورة التركيز على كافة نقاط النهج الاستراتيجي وليس فقط على عناصر والذي أدى بدوره إلى إعادة صياغة النهج الاستراتيجي في صيغته الحالية. كما كان للدول العربية إضافة إيجابية في الأهداف الواردة في الإستراتيجية الجامعة للسياسات شملت بناء القدرات والاتجار الدولي غير المشروع، كما كان للدول العربية دور فعال في ضرورة وجود آلية مالية للنهج الإستراتيجي.

٣ - تقدمت الدول العربية بإعلان وزاري صدر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة في دورته ١٧ (ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥) أكد بالتزامها بتنفيذ الإستراتيجية الجامعة للسياسات وخطة العمل العالمية وقدمته في المؤتمر الأول المعني بالإدارة الدولية للمواد الكيميائية جمهورية مصر العربية نيابة عن المجلس الوزاري العربي، كما رأست جمهورية مصر العربية الفريق الدولي الذي صاغ إعلان دبي للإدارة الدولية للكيميائيات.

ثانياً: التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي .

تعتبر الدول العربية من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ النهج الاستراتيجي وتمثل ذلك في الآتي:

- ١ - إطلاق مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢ واعتمادها من القمة العربية عام ٢٠٠٤ والتي تضمنت تعزيز جهود الدول العربية لتنفيذ الإدارة السليمة للكيميائيات.
- ٢ - إدراج النهج الاستراتيجي ضمن جدول أعمال الفريق العربي المعني بمتابعة الاتفاقيات البيئية الدولية المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة وتم من خلاله:
 - إنشاء وحدة التنسيق العربية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات، مع تحديد الشروط المرجعية لها.
 - إصدار خطة العمل العربية لتنفيذ النهج الاستراتيجي.
 - إصدار الخطوط الإرشادية لتنفيذ النهج الاستراتيجي.
 - إصدار المعايير اللازمة لتحديد الأولويات على المستوى العربي.
- ٣ - تم في العديد من الدول العربية تسمية نقاط الاتصال الوطنية، وإنشاء لجان على المستوى الوطني تضم كافة أصحاب المصلحة (حكومة، قطاع خاص، مجتمع مدني، جامعات، بحث علمي،.....).
- ٤ - تنفيذ العديد من الأنشطة للترويج لإنشاء المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف وحاليا توجد مراكز وطنية في كل من (المغرب، تونس، مصر، لبنان، سوريا، الأردن) ويشارك دوريا بالتناوب مدير أحد المراكز في الدول العربية في اجتماعات اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي لتقديم تقرير عن أنشطة المراكز وجارى حاليا محاولات لإنشاء شبكة فيما بينها من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتبادل الخبرة والمعرفة.
- ٥ - تم إعداد مسودة إستراتيجية عربية للاستهلاك والإنتاج المستدام وجارى حاليا دراستها من قبل خبراء الدول العربية تمهيداً لاعتمادها.
- ٦ - استمرار البرنامج الإقليمي لبناء القدرات العربية في مجالات التجارة والبيئة والذي يتم تنفيذه بالتعاون بين مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- ٧ - اعتماد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة قائمة عربية استرشادية للسلع البيئية للاستفادة منها في مفاوضات التجارة.
- ٨ - عقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل في الموضوعات ذات الصلة بالنهج الاستراتيجي منها ورشة العمل حول الخاصة بالنظام العالمي الموحد والمنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها GHS (الإسكندرية ٢٠٠٦ - جدة ٢٠٠٨).
- ٩ - إعداد دراسة عن مدى كفاءة التشريعات البيئية في الدول العربية للوفاء بالالتزامات في الاتفاقيات البيئية الدولية بما في ذلك الاتفاقيات البيئية الدولية المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة اعتمدها مجلس

- الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته ١٩ (ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧)، كما تم إعداد دليل استرشادي عربي لتطوير وتحديث التشريعات.
- ١٠ - استمرار البرنامج الإقليمي لبناء القدرات العربية في مجال الإدارة الآمنة للنفايات الخطرة والذي يتم تنفيذه من قبل المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية التابع لاتفاقية بازل.
- ١١ - تم إعداد مسودة إستراتيجية عربية للحد من الاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة من قبل المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية التابع لاتفاقية بازل وجاري حالياً دراستها من قبل خبراء الدول العربية تمهيداً لاعتمادها.

ثالثاً: التحديات والمعوقات

- ١- عدم وجود آلية مالية دولية مستدامة لتنفيذ النهج الاستراتيجي.
- ٢- عدم كفاية التشريعات وضعف الإنفاذ.
- ٣- عدم وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها في نقل التكنولوجيا وتوفير البدائل الآمنة وبناء القدرات.
- ٤- عدم استكمال إنشاء اللجان الوطنية وعدم تطور التنسيق والتوافق بين المؤسسات الوطنية المعنية بالنهج الإستراتيجي والعمليات الحالية في العديد من الدول العربية، وبالنسبة للدول التي شكلت هذه اللجان توجد صعوبة لدى معظمها في مشاركة كافة القطاعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة.
- ٥- صعوبات في التنفيذ بسبب تعدد الأطراف ذات العلاقة والمدى الواسع للنهج الاستراتيجي والذي يشمل الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والعمالية للسلامة الكيميائية.
- ٦- صعوبة التوافق ووجود تباين في تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية وتدابير ذلك على التنفيذ الوطني والإقليمي العربي لبعض هذه الاتفاقيات، (تنفيذ السياسات الدولية القائمة يعتبر تنفيذاً غير متساوي).
- ٧- الصعوبة في الحصول على المعلومات بشأن الكثير من المواد الكيميائية المستخدمة حالياً أو لا يوجد نفاذ بالفعل للاطلاع على المعلومات.
- ٨- افتقار عدد من البلدان العربية إلى قدرات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على المستوى الوطني وشبه الإقليمي العربي.
- ٩- تعتبر الموارد الوطنية المتوافرة (موارد مالية، فنية، مختبرات معتمدة.....) لمعالجة قضايا السلامة الكيميائية غير وافية لدى الكثير من البلدان العربية وبخاصة لسد الثغرة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان النامية من ناحية أخرى.
- ١٠- صعوبة الوصول إلى البدائل الآمنة، وإلى التكنولوجيات الأكثر سلامة التي تساعد بدورها في التقليل من الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية الخطرة.
- ١١- عدم كفاية الآليات المستخدمة لعلاج التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للمواد الكيميائية على صحة الإنسان والمجتمع والبيئة بما في ذلك المسؤولية والتعويض ورد الحقوق إلى أصحابها.
- ١٢- عدم توافر المعايير والطرق والمعلومات العلمية الموضوعية لتقييم آثار المواد الكيميائية وأخطارها على الإنسان والبيئة على المستوى الإقليمي العربي.

١٣- عدم وجود قواعد بيانات للمواد الكيميائية محدثة ومكتملة.

رابعاً: احتياجات المرحلة القادمة لتعزيز تنفيذ النهج الاستراتيجي

في خلال سنوات التطبيق الثلاثة الماضية - محليا وعربيا وعالميا، والنتائج التي قد رصدت إلى الآن، ومع بروز العديد من الثغرات والعقبات التي منعت أو سببت تباطؤ في التقدم المحرز الأمر الذي يشير إلى وجود العديد من الاحتياجات والتدابير اللازم استحداثها أو دعمها، لم يد العون إلى تنفيذ النهج الاستراتيجي والدفع به إلى الأمام، وفيما يلي أهم ما نعتقد نحن كدول عربية بضرورة توفره في المرحلة القادمة:

ب- على المستوى الوطني والعربي:

- ٢ - وضع معايير لحساب اقتصاديات التدهور البيئي الناتج عن الاستخدام غير الآمن للكيميائيات.
- ٣ - تطبيق مبدأ حساب المخاطر وتحليلها وتقييمها.
- ٤ - إيجاد الآليات المناسبة لعلاج التدهور البيئي الناتج عن الاستخدام غير الآمن للمواد الكيميائية.
- ٥ - تقييم للمختبرات والمعامل المتخصصة والعمل على اعتمادها.
- ٦ - مشاركة أوسع وأكبر لأصحاب المصلحة في تنفيذ النهج الاستراتيجي.
- ٧ - تدريب مكثف على النظام العالمي الموحد لتصنيف ووسم المواد الكيميائية (GHS).
- ٨ - تفعيل التشريعات والقوانين وتحديثها بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.
- ٩ - إعداد إستراتيجية للإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة .
- ١٠ - تبادل الخبرات بشأن نقل التكنولوجيا الحديثة وتوفير البدائل الآمنة.
- ١١ - تعزيز مبدأ الشراكة بين أصحاب المصلحة في التنفيذ.
- ١٢ - توفير قواعد البيانات والمعلومات بشأن المواد الكيميائية المستخدمة حالياً وسهولة النفاذ إليها لتغطي دورة حياة المادة.

ب- على المستوى الدولي:

- ١ - وجوب اعتماد آلية مالية دولية مستدامة واضحة وتمتاز بالحركية والتناغم والانسجام مع واقع الثغرات الواضحة في إمكانيات تطبيق النهج الاستراتيجي في الدول العربية، وتعمل على توفير فرص متقاربة لدى الدول المختلفة في تطبيق النهج الاستراتيجي مع ضرورة توفير مصادر جديدة ومتجددة للتمويل، مع تشجيع الدول كافة وخصوصا الدول المتقدمة على تقديم الدعم المالي لتنفيذ النهج. ويرجى الاطلاع على الآلية المالية المقترحة من قبل الدول العربية في هذا الخصوص في المرفق رقم (١) من هذه الوثيقة.
- ٢ - السعي إلى إلزام كافة الدول وخاصة الدول المتقدمة منها على تسهيل تدفق المعلومات وتقديم الخبرات اللازمة لتحسين إدارة الكيميائيات، مع توفير شروط ميسرة لنقل التكنولوجيا الحديثة التي تستخدم البدائل الأنظف إلى الدول العربية.
- ٣ - تركيز الجهود المبذولة في المرحلة القادمة - على أكثر النقاط سخونة وأكثر المواضيع الطارئة - وذلك يتطلب تشخيص هذه المواضيع واعتماد التركيز عليها من خلال الأنشطة الخاصة بدورة حياة المادة.

- ٤ - تضمين كل ما يتعلق بإدارة الكيمائيات وما يتم من خلال تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة (روتريام، استكهولم، بازل، فيينا، وغيرها) وما يتم الآن مناقشته بخصوص الزئبق والرصاص والكاديوم والمعادن الثقيلة، ضمن النهج الاستراتيجي، مع الحفاظ على النسق والآليات المتبعة في إدارة هذه المواضيع كما هي ودون التدخل فيها - دعماً للتآزر بينها وبين النهج الإستراتيجي. ويرجى مراجعة مقترح الدول العربية الخاص بهذا الشأن في المرفق رقم (٢) في هذه الوثيقة.
- ٥ - وضع برامج محلية وإقليمية ودولية لورش عمل موسعة، الغرض منها رفع مستوى الإدراك لدى الجهات أصحاب الشراكة (قطاع حكومي، قطاع خاص، مجتمع مدني، منظمات غير حكومية) حول أهمية تطوير برامج إدارة المواد الكيميائية والمردود النفعي لهذه الإدارة، مع وضع برامج مماثلة تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي حول خطورة الكيمائيات يتم وضعها وتنفيذها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المختلفة.
- ٦ - تسليط الأضواء محليا وعربيا وعالميا على كل التطورات والمؤتمرات والاجتماعات الخاصة بالنهج الإستراتيجي، من خلال استغلال قنوات الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، واستخدام شبكة المعلومات الدولية في نفس الغرض لكي يعطى الموضوع أهمية كافية، مع استغلال الفائدة المرجوة في زيادة الوعي والثقافة لدى المجتمع وأصحاب الشراكة مع توفير الدعم المالي لذلك.
- ٧ - تطوير خطة العمل العالمية لتكون أكثر مرونة وحركية ولتكون طائعة وقابلة للتحديث والتطوير ومتوافقة مع الاحتياجات والاهتمامات الحقيقية للدول المختلفة والإمكانات المتوفرة لتلك الدول والظروف الداخلية لها.
- ٨ - تعزيز التعاون على المستوى الدولي في مجال البحوث ونقل التكنولوجيا.
- ٩ - تطوير وإنشاء مراكز بحثية متخصصة بصورة محلية وإقليمية وتوفير تخصيص مالي لذلك والعمل على سد الفجوة العلمية بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- ١٠ - تطبيق مبدأ الملوث يدفع.
- ١١ - تقديم الدعم الفني لبناء القدرات نحو الإدارة السليمة للكيمائيات.
- ١٢ - تعزيز الموارد المتوفرة لمعالجة قضايا السلامة الكيميائية وبخاصة لسد الثغرة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- ١٣ - ضرورة توفير البدائل الآمنة وسهولة الوصول إليها وإلى التكنولوجيات الأكثر سلامة التي تساعد بدورها في التقليل من الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية الخطرة.
- ١٤ - ضرورة توفير وتحسين الآليات المستخدمة لعلاج التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للمواد الكيميائية على صحة الإنسان والمجتمع والبيئة بما في ذلك المسؤولية والتعويض ورد الحقوق إلى أصحابها .

خامساً: المقترحات العربية بشأن:

١ - آلية الأدوات الاقتصادية (الآلية المالية) لتغطية تكاليف تنفيذ النهج الاستراتيجي .

نظراً لأهمية وجود آلية مالية مستدامة لضمان تنفيذ النهج الاستراتيجي، فقد قامت وحدة التنسيق العربية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيمائيات في اجتماعها الثالث بمقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية في الفترة من ٢-٣/١١/٢٠٠٨ بإعداد ورقة عمل بعنوان "آلية الأدوات الاقتصادية لتغطية تكاليف تنفيذ النهج الاستراتيجي (الآلية

المالية" اعتمدت من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته ٢٠ (مرفق ١).

مردود الآلية المالية المقترحة

- (أ) ضمان توفير آلية مالية مستدامة.
- (ب) ضمان تحقيق وتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي.
- (ج) بناء قدرات الدول النامية للالتزام بدورها في تنفيذ النهج الاستراتيجي.
- (د) الحد من التأثيرات الضارة ووقف التدهور البيئي.
- (هـ) تحسين الحالة الصحية وخاصة الفئات المتضررة من النساء والأطفال.
- (و) منع الاتجار غير المشروع.

٢ - التآزر المتبادل والتعاون بين الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالمواد الكيميائية والنهج الإستراتيجي .

نظرا لما أولاه المؤتمر الدولي الأول المعنى بإدارة المواد الكيميائية لأهمية التآزر بين الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة من خلال تنفيذ النهج الإستراتيجي، فقد أصدرت وحدة التنسيق العربية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات في اجتماعها الثالث بمقر الأمانة العامة بالجامعة العربية يومي ٢٠٠٨/١١/٣ و٢٠٠٨/١١/٣ ورقة عمل بعنوان "التآزر والتعاون بين الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالمواد الكيميائية والنهج الإستراتيجي" (مرفق ٢) حول كيفية تحقيق التآزر والتعاون على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية لزيادة كفاءة عملية تنفيذ النهج الاستراتيجي.

أ - العناصر التي قامت عليها الورقة:

- (١) الاتفاقيات الدولية المعنية بالمواد الكيميائية، جدول (١)، شكل (١).
- (٢) دورة حياة المواد الكيميائية، شكل (٢).
- (٣) المجالات الفنية للاتفاقيات.

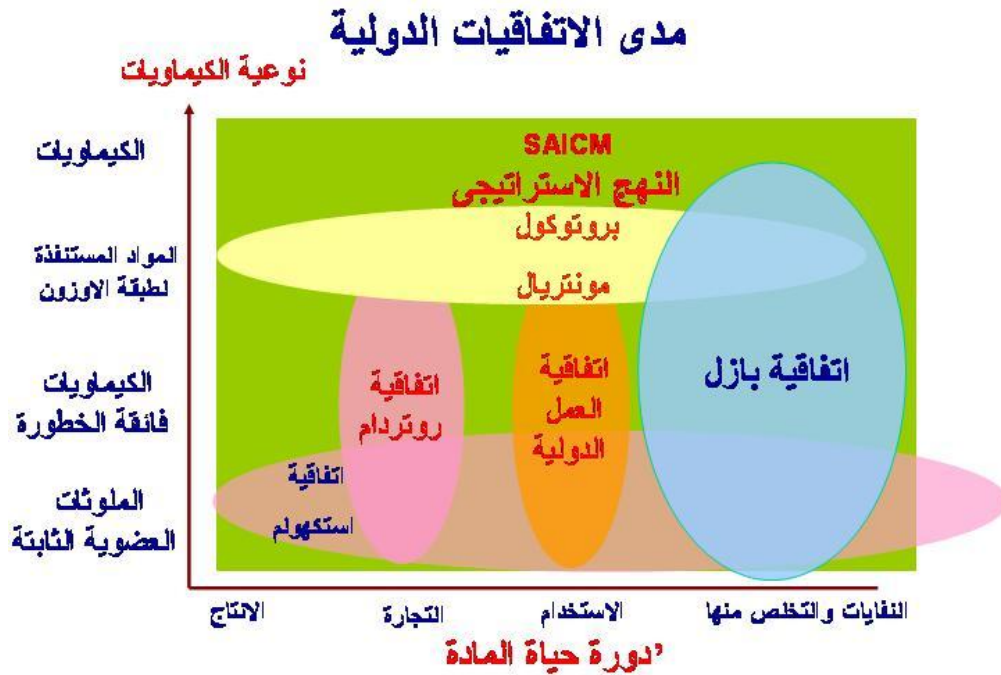
ب - مردود التآزر

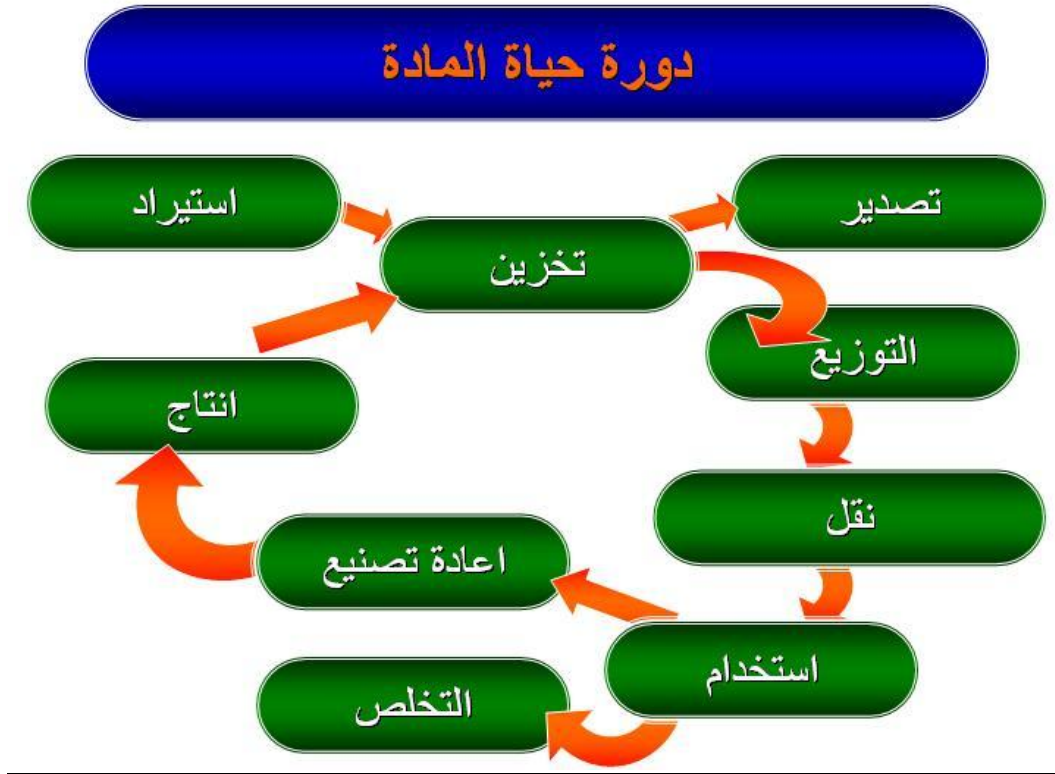
- (١) تحقيق التنمية المستدامة
- (٢) تكامل عملية التنفيذ.
- (٣) عدم التكرار.
- (٤) عدم وجود تباين في عملية التنفيذ.
- (٥) تعميق مفهوم الشراكة من أصحاب المصلحة.
- (٦) تحديد الأولويات.
- (٧) تأسيس ودعم البنية الأساسية.
- (٨) توافر المعرفة والمعلومات.
- (٩) العمل على منع الاتجار غير المشروع.
- (١٠) تحديد النقاط ذات العلاقة بين التجارة والكيميائيات.
- (١١) سد الثغرات.
- (١٢) تحديث وتفعيل التشريعات.
- (١٣) بناء القدرات.
- (١٤) الحد من مخاطر الكيميائيات.

جدول (١) العلاقة بين الاتفاقيات الدولية المعنية بالمواد الكيميائية والنهج الاستراتيجي

المواد المستنفذة لطبقة الاوزون	جميع المواد والمنتجات الكيميائية	الكيميائيات فائقة الخطورة	الملوثة العضوية الثابتة	
بروتوكول مونتريال	النهج الاستراتيجي	اتفاقية روتردام	اتفاقية استكهولم	الإنتاج
بروتوكول مونتريال	النهج الاستراتيجي	اتفاقية روتردام	اتفاقية استكهولم / اتفاقية روتterdam	التجارة
بروتوكول مونتريال / اتفاقية العمل الدولية	النهج الاستراتيجي	اتفاقية روتردام / اتفاقية العمل الدولية	اتفاقية استكهولم / اتفاقية العمل الدولية	الاستخدام
اتفاقية بازل	النهج الاستراتيجي	اتفاقية بازل / اتفاقية روتterdam	اتفاقية بازل / اتفاقية استكهولم	النفايات والتخلص منها

الشكل (١) العلاقة بين الاتفاقيات الدولية المعنية بالمواد الكيميائية والنهج الاستراتيجي





٣ - التدابير التي يمكن اتخاذها بشأن الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية والنفايات الخطرة في إطار الهدف الخامس للنهج الاستراتيجي .

أولت الدول العربية أهمية للتدابير التي يمكن اتخاذها بشأن منع الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية والنفايات الخطرة في إطار الهدف الخامس للنهج الإستراتيجي نظرا للآتي:

- إمكانية دخول مواد كيميائية فائقة الخطورة بدون أي بيانات للاستخدام والتداول والتخلص الآمن منها.
- إمكانية دخول مواد كيميائية ممنوعة.
- إمكانية دخول نفايات غير معلومة المكونات

لذا فقد قامت وحدة التنسيق العربية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات بتحليل عملية الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية والنفايات الخطرة والمنتجات المحتوية على مواد كيميائية خطيرة والتدابير التي يمكن اتخاذها في هذا الشأن (مرفق ٣).

سادساً: آراء وملاحظات الدول العربية بشأن:

١ - النظام الداخلي للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

قامت وحدة التنسيق العربية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات بمراجعة مسودة النظام الداخلي للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية وأبدت الرأي بشأنها (مرفق ٤).

٢ - استمارة الاستبيان المؤقت للحكومات بشأن الإبلاغ عن تنفيذ النهج الاستراتيجي

في إطار جهود أمانة النهج الاستراتيجي لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي قامت بإصدار استمارة الاستبيان المؤقت للحكومات بشأن الإبلاغ عن تنفيذ النهج الاستراتيجي، والذي تضمن في ديباجته المسائل الإدارية ثم الجزء الأول عن الإجراءات التنسيقية التي تمت على المستوى الوطني، ثم التخطيط المبدئي، وأخيراً التقدم المحرز طبقاً للأهداف الخمسة، وقد رأت وحدة التنسيق العربية إجراء بعض التعديلات على هذا الجزء ليكون أكثر وضوحاً لعملية التقييم. (مرفق ٥).

٣ - القضايا الملحة

ينبغي عند التعرض للقضايا الملحة أن نتناول الأنشطة التي تؤثر بشكل مباشر وفعال على الصحة العامة والبيئة وتحقق الهدف العام للنهج الاستراتيجي بأنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيتم إنتاج المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى تقليل الآثار البالغة الضرر بالصحة البشرية والبيئة استناداً إلى تقييم مخاطر يتم على أساس علمي ويأخذ في الاعتبار التكاليف والمنافع علاوة على توافر بدائل أكثر أمناً وفعالية. والتقليل إلى الحد الأدنى من المخاطر الناجمة عن الإطلاقات غير المقصودة من المواد الكيميائية التي تسبب مخاطر، وبالتالي يصعب التحكم في تأثيراتها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، وتعمل على تضيق الثغرة بين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان النامية من حيث قدرتها على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتيسر تنفيذ الاتفاقات ومجالات العمل الحالية وتستهدف القضايا التي لا يتم التصدي لها حالياً وذلك من خلال دورة حياة المادة على النحو الوارد بالجدول رقم (٢) آخذاً بعين الاعتبار النقاط العامة التالية:

- ١ - التصدي على الصعيد المحلي للثغرات في تنفيذ القوانين والسياسات القائمة بما في ذلك ما يتعلق بالوفاء بالالتزامات حيال الاتفاقيات الدولية الملزمة قانوناً.
- ٢ - إنشاء قواعد بيانات تستند إلى التقييم والأسس العلمية وإنشاء مراكز لجمع وتبادل المعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- ٣ - إنشاء مختبرات وطنية معتمدة دولياً.

جدول رقم (١)

الأنشطة	دورة حياة المادة
<p>إنتاج المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى تقليل الآثار البالغة الضرر بالصحة البشرية والبيئة استناداً إلى تقييم مخاطر يتم على أساس علمي ويأخذ في الاعتبار التكاليف والمنافع علاوة على توافر بدائل أكثر أمناً وفعالية.</p> <p>نقل التكنولوجيا وبناء القدرات نحو استخدام الإنتاج الأنظف وأفضل الممارسات البيئية في الصناعة وذلك طبقاً لدورة حياة المادة.</p> <p>تنفيذ المعايير والأدوات والنهج القائمة المعترف بها دولياً بشأن البيئة والصحة والحماية من المواد الكيميائية، مثل النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها وسجلات إطلاق ونقل الملوثات.</p> <p>النهوض بإنتاج بدائل آمنة من أجل تقليل إنتاج المواد الكيميائية الضارة بالصحة والبيئة مثل مبيدات الآفات شديدة السمية.</p> <p>تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية ذات الصلة والامتثال لها، بمعنى عدم إنتاج مواد تندرج تحت الملوثات العضوية الثابتة والمواد المستنفدة لطبقة الأوزون.</p> <p>توفير كافة البيانات العلمية المطلوبة لهذه المواد.</p>	الإنتاج الأنظف
<p>العمل على استخدام أفضل الممارسات البيئية للحد من كمية النفايات الخطرة المتولدة من الاستخدام.</p> <p>التقليل إلى الحد الأدنى من الإطلاقات غير المتعمدة من المواد الكيميائية التي تسبب مخاطر على صحة الإنسان والبيئة استناداً إلى تقييم مخاطر يستند إلى العلم ويأخذ في الاعتبار التكاليف والمنافع.</p> <p>عمل دراسات إدارة المخاطر والحد منها.</p> <p>بناء القدرات والتعليم والتدريب وتبادل المعلومات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة.</p> <p>الحد من استخدام المبيدات فائقة الخطورة.</p> <p>تنفيذ الاتفاقيات البيئية واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقمي ١٧٠ و ١٧٤.</p> <p>بناء قواعد معلومات.</p>	الاستخدام
<p>الالتزام بالشروط والمواصفات الفنية والتدابير الوقائية والإجراءات التشريعية اللازمة في مراحل النقل والتخزين.</p> <p>بناء القدرات وتدريب العاملين لتوفير المهارات الضرورية لدعم التنفيذ المنهجي للنهج الاستراتيجي في مراحل النقل والتخزين من خلال مجموعة كاملة من احتياجات السلامة الكيميائية.</p>	النقل و التخزين
<p>تعزيز الآليات والتنفيذ المحلي والإقليمي الداعم للاتفاقيات القائمة متعددة الأطراف التي تشتمل على أحكام تتعلق بمنع الاتجار غير المشروع.</p> <p>التعاون لمنع الاتجار الدولي غير المشروع في المواد الكيميائية السامة والخطرة، والمحظورة والمقيدة بشدة بما في ذلك المنتجات المتضمنة لهذه المواد الكيميائية، والمركبات.</p> <p>تعزيز تبادل المعلومات وتعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على الصعيدين الوطني والإقليمي لمنع ومكافحة الاتجار الدولي غير المشروع.</p> <p>الالتزام بتنفيذ الإحطار المسبق في الاتفاقيات البيئية الدولية ذات الصلة.</p> <p>اتخاذ إجراءات على المستويات الوطنية، والإقليمية والعالمية للحد من الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، بما يتماشى مع فعالية الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بنقل المواد الكيميائية والنفايات الخطرة عبر الحدود.</p>	الاستيراد والتصدير

<p>توفير التدريب بشأن الروابط بين التجارة في الكيماويات والبيئة بما في ذلك مهارات التفاوض المطلوبة والعمل على تشجيع التعاون بين أمانات الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف والاتفاقيات البيئية ذات العلاقة في وضع البرامج التي من شأنها تعزيز فهم القواعد والنظم في مجالات التجارة في الكيماويات فيما بين الحكومات والمؤسسات الدولية وأصحاب المصلحة بشكل عام.</p> <p>تعزيز المختبرات الوطنية مع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتدريب لإنشاء مختبرات معتمدة على المستوى الوطني والإقليمي العربي تساهم في منع وكشف ومكافحة العمليات غير المشروعة في الاتجار الدولي وكذلك في تعزيز وبناء الثقة للإدارة السليمة للكيماويات على المستوى الوطني بما يساهم في حماية الصحة والبيئة.</p>	
<p>العمل على تقليل تولد النفايات الخطرة من حيث الكمية والسمية، وضمان الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة بما في ذلك تخزينها ومعالجتها والتخلص منها.</p> <p>النهوض بعملية سليمة بيئياً لاسترداد المواد من النفايات الخطرة وإعادة تدويرها.</p> <p>العمل على أن تضمن الأطر المؤسسية الوطنية التصدي لمنع الاتجار الدولي غير المشروع في النفايات الكيماوية.</p> <p>حصر وإعادة تأهيل المناطق الملوثة.</p> <p>الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية ذات العلاقة.</p>	التخلص

آلية الأدوات الاقتصادية (الآلية المالية)
لتغطية تكاليف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية
للكيمائيات

آلية الأدوات الاقتصادية (الآلية المالية)

لتغطية تكاليف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات

أولاً: مقدمة:

يظل نقص التمويل عائقاً رئيسياً في وجه تنفيذ الأنشطة المتفق عليها في النهج الاستراتيجي وتنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية، و يؤدي نقص التمويل إلى إعاقة تنفيذ الأنشطة اللازمة للتنفيذ والمتابعة والتقييم، ونظراً لعدم وجود آلية إقليمية معتمدة وكذلك المعوقات التي تقف أمام التمويل الدولي، لذا لا بد من وجود آلية وطنية/ إقليمية تساعد وتسهم في تنفيذ ما تتطلبه من أنشطة.

وإدراكاً لضرورة تحديد موارد وآليات مالية جديدة لضمان تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات وتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة ٢٣ من خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، ينبغي لعملية وضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية أن تشمل التزاماً واضحاً فيما بين جميع أصحاب المصلحة للنهوض بهذه المهمة. لذا فإن الدول العربية عملت على إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة في استراتيجياتها الوطنية المعنية بالتقليل من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: تعريف الأدوات الاقتصادية:

تعد الأدوات الاقتصادية من أكثر أدوات السياسة البيئية فعالية. ويقصد بها مجموعة الوسائل والطرق المالية المستخدمة في حماية البيئة، والتي من شأنها التأثير على نفقات وإيرادات المشروعات الاستثمارية، وكذلك أسعار المواد النهائية. كما أن لها تأثير على سلوك المؤسسات الاقتصادية عن طريق تغيير الحوافز المالية لتحسين فعالية تكلفة إدارة الموارد البيئية والطبيعية وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها".

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل". وتقف وراء هذا المفهوم "الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها. وهو ما يعني أن نظماً اقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها".

ثالثاً: المبادئ الإرشادية للآلية المالية:

بسبب الطبيعة المتغيرة للأهداف البيئية و تعدد صور الآلية المالية المستخدمة، هناك بعض المعايير التي تم ممارستها والمستخدم لتقييم وسائل الآلية المالية والتي يجب على الحكومات الوطنية إن تأخذها بعين الاعتبار عند تطوير اقتراحات الأدوات الاقتصادية.

المبادئ التالية لتطوير الإطار التنظيمي لتحقيق أهداف النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات :

١ - الحياد والموضوعية والاستقلال.

٢ - العدالة.

٣ - اليقين، البساطة، تقليل التكلفة.

٤ - التوافق مع التشريعات المالية الأخرى والالتزامات الحكومية.

٥ - الدعم السياسي.

٦ - إدارة المخاطر Risk Management :

- يجب أن تكون إدارة الكيميائيات مبنية على دراسة وتقييم المخاطر.

- يجب أن تبني القرارات على التقييم العلمي للمخاطر المحتملة.

- يجب أن تكون إدارة الكيميائيات بشكل سليم لتجنب أي مخاطر غير متوقعة.

- يجب أن تكون إجراءات إدارة المخاطر قادرة على حماية السكان والبيئة.

- يجب تحديث قرارات تقييم المخاطر.

- يجب أن يكون لتحليل المنفعة/ التكلفة دوراً في قرارات تقييم المخاطر.

٧ - نظم المعلومات:

- يجب بناء نظم معلومات للكيميائيات من خلال بناء قواعد بيانات.

- يجب على النظام توفير قاعدة بيانات لعرض الكيميائيات بسرعة ودقة وذلك لتقييم الحاجة إلى معلومات إضافية لأولويات العمل وبناء الثقة في عملية تقييم المخاطر.

- يجب أن تبني القرارات الخاصة بتقييم المخاطر أو جمع أو نشر أي معلومات إضافية على مجموعة محددة من التقييمات والتي تعتمد على مؤسسة علمية معتمدة.

٨ - تبادل المعلومات:

- يجب إنشاء شبكة دولية/ إقليمية/ شبه إقليمية لتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية.

- يجب تزويد النظام بكافة المعلومات المتاحة والمتوفرة.

- يجب استخدام كل المعلومات المتاحة (سواء معلومات من المنتج أو المستهلك) في قرارات إدارة الكيميائيات، ويجب أن تكون متاحة للجميع.

- يجب على النظام توفير المعلومات والبيانات للأطراف المعنية وكذلك العامة مع ضمان التوازن بين عرض المعلومات للجمهور والحماية الشرعية للمعلومات.
- نشر وإتاحة المعلومات والبيانات الخاصة بإدارة المخاطر للجمهور.

٩ - المشاركة:

- يجب على النظام أن يعزز مسؤوليات كل طرف من خلال تقييم مدى الالتزام بالتعليمات .
- يجب تدفق المعلومات بين الأعمال التجارية المتعلقة بالكيماويات لكي يتمكن المنتج والمستخدم من تقييم وإدارة المخاطر وتقديم المعلومات المناسبة.
- يجب دعم التعاون بين المنتجين والموزعين والمستخدمين لتأكيد تطوير واستخدام وتطبيق المعلومات المتاحة في الكيماويات.
- يجب على النظام توفير أساس لتشجيع المنتجين والموزعين والمستخدمين على اتخاذ الإجراءات المطلوبة للاستخدام الآمن للكيماويات.
- يجب على الأطراف إذا ما تبين وجود خطر على حياة الإنسان من استخدام منتج كيميائي معين أن يقوموا بتقليل الخطر على قدر الإمكان وإذا فشلت تلك المحاولات فلهم الحق في وقف استخدام أو بيع المنتج.

رابعاً: معايير الأداء:

يجب أن يجري تقييم الفعالية للآلية المالية مع مراعاة الآتي:

- ١- مدي استجابة الآلية والكيان الموكل إليه تشغيل الآلية للتوجهات الصادرة من المؤتمر الدولي لإدارة الكيماويات.
- ٢- شفافية عملية الموافقة على الدعم المالي.
- ٣- ضمان وجود إجراءات بسيطة ومرنة وسريعة للحصول على التمويل.
- ٤- ضمان كفاية الموارد واستدامتها.
- ٥- مستوي مشاركة أصحاب المصلحة.
- ٦- التأكيد على أن يكون الدعم بصورة متوازنة لأهداف النهج الإستراتيجي.

خامساً: الكيان المؤسسي:

" نقطة الاتصال الوطنية للنهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية".

سادساً: أسس موارد الأدوات الاقتصادية:

- إستراتيجية دولية واضحة لتعبئة الموارد تعتمد على وجود صناديق منفصلة أو بالاشتراك مع الصناديق القائمة بالإضافة إلى إسهامات الدول طبقاً لجدول مساهمات الأمم المتحدة.
- جديدة وإضافية.
- قائمة ومحتملة/ تحديد الأولويات/ التوزيع.
- استخدام أكثر فعالية وكفاءة لموارد التمويل القائمة.

سابعاً: موارد الأدوات الاقتصادية:

- الآلية المالية.
- ضرائب المنتج.
- تحصيل مقابل خدمة.
- الغرامات.
- الإعانات وتصاريح الانبعاثات (الأذون السوقية).
- التراخيص التجارية.
- أخرى.

ثامناً: المؤشرات:

- الملاءمة.
- الاستدامة.
- الجدوى.
- الإنصاف.

تاسعاً: إجراءات التنفيذ:

- لكي يكون النهج الإستراتيجي ذا مغزى، فإنه ينبغي أن يكون لهجاً يساعد الجهود الدولية بشكل عام والعربية بشكل خاص للمضي قدماً بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وينبغي أن يشتمل هذا النهج على تعبئة أدوات اقتصادية (موارد مالية) كافية، بما في ذلك موارد جديدة وإضافية، لتعزيز الكفاءات والقدرات الخاصة بتنفيذ أهداف النهج الإستراتيجي في الدول العربية، وستتضمن مقترح الترتيبات المالية للنهج الإستراتيجي النقاط التالية:

(أ) إجراءات على الصعيد الوطني لدعم تمويل أهداف النهج الإستراتيجي:

- (١) دمج تلك الأهداف في الميزانية الحكومية.
- (٢) قيام الحكومات بتقييم القوانين، والسياسات واللوائح الحالية بغرض تحديد التعديلات المطلوبة للنهوض بتنفيذ أهداف النهج الإستراتيجي، بما في ذلك توضيح الالتزامات المالية لمنتجي ومستخدمي المنتجات الكيميائية المرتبطة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية.
- (٣) قيام الحكومات بتقييم واعتماد أدوات اقتصادية إضافية على الصعيد الوطني يمكنها أن تساعد على النهوض بإدخال تكاليف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية داخل الصناعات ذات الصلة.
- (٤) قيام الحكومات بدراسة إمكانية استخدام أدوات اقتصادية على أي من الصعيدين الدولي أو العالمي للنهوض بإدراج تكاليف برامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والأنشطة المرتبطة بها والواقعة على كاهل الحكومات الوطنية داخل الصناعات ذات الصلة.

(ب) تعزيز المشاركة المالية لدوائر الصناعة لتنفيذ أهداف النهج الإستراتيجي:

- (١) دعوة دوائر الصناعة إلى استعراض وتعزيز المبادرات الصناعية الطوعية الحالية بحيث تكون على مستوى التحديات الكبيرة المرتبطة بتنفيذ أهداف النهج الإستراتيجي.
- (٢) دعوة دوائر الصناعة إلى وضع مبادرات صناعية طوعية جديدة تكون ذات مغزى ومناسبة من حيث التوقيت لتنفيذ أهداف النهج الإستراتيجي.
- (٣) دعوة دوائر الصناعة لتقديم مساهمات مالية لتنفيذ النهج الإستراتيجي، مع التركيز على أنشطة المشروعات التي تتسق مع المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

(ج) دمج أهداف النهج الإستراتيجي ضمن برامج المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية:

- (١) قيام البلدان العربية بإعطاء أولوية لأهداف النهج الإستراتيجي في وثائق السياسات الوطنية التي تؤثر على برامج المساعدة الإنمائية وعمليات الموازنة الوطنية.
- (٢) قيام حكومات البلدان المانحة بتوفير المساعدة المالية والتقنية الكافية لدعم جهود البلدان العربية من أجل دمج أهداف النهج الإستراتيجي ضمن السياسات الوطنية المطبقة.
- (٣) قيام حكومات البلدان المانحة بإدراج النهج الإستراتيجي كأحد العناصر المهمة لبرامجها الخاصة بالمعونة الثنائية.
- (٤) دعوة المؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية والدولية إلى منح أولوية لأهداف النهج الإستراتيجي داخل برامجها.

(د) الاستفادة من مصادر التمويل المتعددة الأطراف القائمة والاعتماد عليها:

- (١) دعوة مرفق البيئة العالمية والصندوق متعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال إلى دعم تنفيذ أهداف النهج الإستراتيجي بالاستفادة من أنشطتهما الحالية.
- (٢) قيام البلدان المانحة بالعمل على دعم عمليات كافية ومستدامة لتحديد موارد مصادر التمويل القائمة، (برنامج البداية السريع).

- (٣) قيام البلدان المانحة المساهمة في مرفق البيئة العالمية بالعمل على إنشاء منطقة اتصال للمواد الكيميائية و/أو أي أنشطة برنامجية إضافية أخرى تكون هادفة، وكافية ومستدامة بالنسبة لتمويل الحاجات ذات الأولوية داخل البلدان المتلقية لتنفيذ أهداف النهج الإستراتيجي.
- (٤) دعوة المؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية والدولية إلى العمل مع البلدان المانحة والمتلقية من أجل تعزيز الصكوك والإجراءات المالية الحالية التي يمكن أن تدعم تمويل الحاجات الملحة داخل البلدان العربية وإنشاء الجديد منها لتنفيذ أهداف النهج الإستراتيجي.
- (هـ) إنشاء صندوق شراكة عالمية لدعم تنفيذ أهداف النهج الإستراتيجي:
- (١) قيام الحكومات بتقديم مساهمات ملزمة إلى الصندوق، طبقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة.
- (٢) دعوة دوائر الصناعة إلى تقديم تبرعات للصندوق.
- (٣) دعوة مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي إلى البدء في تيسير تصميم وإنشاء صندوق بالتعاون مع الدول المانحة، مع الأخذ في الاعتبار خصائص عملية النهج الإستراتيجي والترتيبات المؤسسية.
- (٤) دعوة المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى إلى دعم الصندوق.
- (و) التأكد من أن أسلوب إدارة الترتيبات المالية للنهج الإستراتيجي سيكون متوائماً مع الترتيبات المؤسسية الخاصة بالنهج الإستراتيجي ككل.
- (ز) دعم الكفاءات وبناء القدرات الفعالة داخل أمانة النهج الإستراتيجي التي من شأنها تعبئة الموارد لتنفيذ النهج الإستراتيجي

عاشراً: أهمية الأدوات الاقتصادية:

- تضمن وتؤكد تنفيذ النهج الإستراتيجي واستدامة تحقيق أهدافه على كافة المستويات، كما تعزز من فرص خفض الآثار السلبية للتعامل مع استخدام الكيماويات وبالتالي حماية صحة الإنسان والبيئة.
- تتجلى أهمية الأدوات الاقتصادية عندما يكون الهدف منها هو إلزام المسئول عن التلوث بالتعويض، وبذلك يمكن استخدامها في تقليل التلوث الناتج عن المشروعات الاستثمارية الصناعية التي تنتج انبعاثات سامة، من خلال ربط هذه الأدوات الاقتصادية بمستوى الانبعاثات، مع مشاركة المتعاملين مع مصادر الملوثات في المسؤولية من خلال دفع مقابل خدمة للجهة المعنية بالمحافظة على البيئة.
- يتوقف حجم الإيرادات على النشاط الملوث للبيئة، فكلما كان التنفيذ على الملوث فعال، كانت الأدوات الاقتصادية البيئية أكثر فعالية وقدرة على القيام بدورها في حماية البيئة.
- كما يجب مراعاة سؤالين أساسيين للوصول إلى الأهداف البيئية من خلال الآلية المالية وهما:
 - هل يمكن لإجراء الآلية المالية أن يواجه القضايا البيئية؟
 - هل إجراء الآلية المالية هو أفضل طريقة لمواجهة القضايا البيئية؟

الحادي عشر: الإجراءات التنظيمية :

تقدم الحكومات بعض الإجراءات التنظيمية الأخرى لمواجهة الظواهر البيئية السلبية ولتشجيع استخدام المواد الكيميائية والتخلص من نفاياتها بطريقة آمنة وتشمل:

- القوانين البيئية مثل مسئولية المنتج وتقييد بعض الكيميائيات وخاصة تلك التي تصنف كمواد شديدة السمية ومدروجة في السجل الدولي للكيميائيات السامة.
- نظم المعلومات والتي تشمل تصنيف الشركات والعنونة وشهادات تصنيف الشركات طبقاً لأدائها البيئي.
- الاتفاقيات الطوعية – والمبادرات الصناعية، ما بين الصناعة والحكومة لتحقيق الإدارة السليمة للكيميائيات.

التآزر والتعاون بين الاتفاقيات الدولية
ذات العلاقة بالمواد الكيميائية والنهج الاستراتيجي

التآزر والتعاون بين الاتفاقيات الدولية

خاتمة العلاقة بالمواد الكيميائية والنهج الاستراتيجي

(أ) خلفية عامة

التآزر والتعاون في عملية تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي وعلى مستوى الدولة.

(ب) الهدف

١ - تهدف هذه الورقة إلى إثارة النقاش بشأن كيفية تحقيق التآزر والتعاون على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية لزيادة كفاءة عملية تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات من خلال تجنب تكرار الجهد وتحقيق التنسيق في عملية التنفيذ.

(ج) لماذا التآزر؟

٢ - إن الهدف الكلي من التآزر والتعاون هو خلق بيئة تحقق التنفيذ الجيد للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات وذلك لتحقيق التنمية المستدامة.

٣ - وتشمل الأهداف المحددة ما يلي:

- أ - خلق التآزر بين مجالات العمل والأنشطة الخاصة بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات.
- ب - خلق التآزر بين خطط التنفيذ الإقليمية والشبه إقليمية والوطنية.
- ج - خلق التآزر بين النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات وغيره من المبادرات الدولية ذات العلاقة بالكيميائيات.
- د - خلق التآزر بين الأنشطة في القطاعات المعنية مثل الصحة والبيئة.

(د) الاتفاقيات الكيميائية هي:

- ١ - اتفاقية بازل الخاصة بالتحكم في نقل المخلفات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها.
- ٢ - اتفاقية روتردام الخاصة بإجراء الموافقة مسبقة العلم بالنسبة لكيمائيات ومبيدات خطرة ومحددة في التجارة الدولية.
- ٣ - اتفاقية استكهولم الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة.
- ٤ - اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال التابع لها الخاص بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون.
- ٥ - اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٧٠ الخاصة بالاستخدام الآمن للكيميائيات في مواقع العمل.
- ٦ - اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٧٤ الخاصة بمنع الحوادث الصناعية الكبرى.

• إن تنفيذ الإدارة السليمة للكيميائيات في الدول النامية يعتبر أمراً مبهماً في طبيعته وذلك لأن الموارد البشرية المطلوبة بالإضافة إلى الخبرة الفنية والبنية الأساسية تتعدى القدرات المالية والتكنولوجية في الدول

النامية. ولقد انتهت مفاوضات النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات إلى وضع خارطة طريق واضحة يمكن أن تعتمد عليها مجموعة من الجهات المعنية المتعددة، مثل الجهات المعنية من الحكومات والمنظمات متداخلة الحكومات والمنظمات غير الحكومية وكذلك أجهزة الأمم المتحدة ذات العلاقة، وذلك للبدء في وتحسين الجهود الحالية لتحقيق الإدارة السليمة للكيميائيات. وهذا التحدي يعتبر جزءاً من عملية التنفيذ.

- سوف تتطلب عملية تنفيذ النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات التزاماً وزعامة سياسية وتوافر الموارد والقدرات. وسوف تتطلب أيضاً التعاون والتنسيق على مختلف المستويات بين القائمين على التنفيذ في القطاعات المختلفة مثل الزراعة والبيئة والتمويل والصحة والصناعة والعمل. كما أن التعاون بين المناطق وبداخل المناطق وعلى المستوى الوطني سيكون أمراً هاماً أيضاً. وسوف يكون من المهم ضمان تحقيق العلاقات التي تضمن التنفيذ الفعال للنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات.
- ويمثل النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات فرصاً كما يمثل التحديات. وبالنسبة للحكومات هناك فرص عديدة لخلق علاقات بما أن التنفيذ الوطني سوف يتطلب التنسيق على مستوى القطاعات (مثل الزراعة والبيئة والتمويل والصحة والصناعة والعمل) كما أن إدارة الكيميائيات هي مكون هام من مكونات الجهود الوطنية الواسعة لتحقيق الحماية البيئية والتنمية الزراعية والصناعية المستدامة. وهناك أيضاً فرصة استخدام الحكومات للنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات كأداة لتحقيق التوازن بين المصالح القانونية والتجارية للحد من الآثار غير المقصودة والتقليل من عوائق التجارة وتوفير الأسواق والمعلومات الخاصة بتقييم المخاطر وتحسين جودة وثبات اللوائح الفنية والالتزام بالمطلوبات الدولية.
- وبالنسبة لبعض الدول هناك فرص لتحسين التنافس في مجال الصناعات الكيميائية وزيادة العائد الصاف للكيميائيات وجذب الاستثمار. وهناك أيضاً فرصة دعم المبادرات الصناعية بالشراكة مع الحكومات وغيرها من الجهات المعنية.
- وهناك فرصة لدى مجال صناعة الكيميائيات لتحسين الثقة العامة بالإدارة الآمنة للكيميائيات ولفت الانتباه إلى قدرتها على تحديد والمساهمة في تحقيق رفاهية المجتمع على المستوى العالمي.
- يتعين على المنظمات الدولية ذات العلاقة دعم الأنشطة والتواصل مع الدول النامية بالطرق المناسبة لدراسة واعتبار احتياجات تلك الدول.
- تم بذل جهد كبير على المستوى العالمي لتطوير النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات. وجميع الجهات المعنية التي شاركت في المفاوضات الخاصة بالنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات لديها الفرصة والمسئولية في المشاركة الفعالة لضمان تحقيق التنفيذ الناجح للنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات.

• يوجد خمسة مناهج إستراتيجية رئيسية يمكن دراستها:

- (١) الجهود المتكاملة لبناء القدرات الوطنية على مختلف المستويات (الهيئات المحلية والمناطق والحكومات المركزية) وكذلك بداخل المستويات الاجتماعية المختلفة (المنتجين الزراعيين والمجموعات السكانية والقائمين على الاقتصاد والأجهزة الحكومية... الخ) وذلك لتنفيذ الاتفاقيات ذات العلاقة بالكيميائيات. فعلى سبيل المثال يمكن استغلال المعامل المطلوبة للتحكم في الكيميائيات التي تغطيها اتفاقية روتردام

الخاصة بإجراء الموافقة مسبقة العلم لبعض الكيماويات والمبيدات الخطرة في التجارة الدولية، يمكن استغلالها أيضاً بالنسبة للكيماويات التي تغطيها اتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة. وفي الحالات التي تتوافر فيها بالفعل المعدات اللازمة لأغراض اتفاقية واحدة يمكن للمسؤولين عن اتفاقية أخرى السعي لتدبير معدات إضافية لمكونات أخرى فتتحقق بذلك زيادة القدرات الوطنية.

(٢) تكامل الاهتمامات ذات العلاقة بالنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيماويات في عمليات التخطيط لمختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني.

(٣) مراجعة البرامج والمشروعات الحالية بغرض شمول متطلبات التنفيذ للاتفاقيات الكيماوية.

(٤) السعي نحو فرص أخرى لدعم العلاقات والتنسيق بين مجالات عمل وأنشطة النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيماويات.

(٥) دعم جهود التعاون وتحقيق العلاقات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

(هـ) المجالات التي تتطلب توافر العلاقات:

على المستوى الوطني:

- ١ - دعم التصديق على وتنفيذ الاتفاقيات الكيماوية المختلفة وخاصة اتفاقية بازل لنقل المخلفات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها واتفاقية روتردام و استكهولم وأيضاً بروتوكول مونتريال الخاص بالمواد التي تعمل على تآكل طبقة الأوزون .
- ٢ - دعم النهج المتكامل متعدد الجهات والقطاعات لتنفيذ النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيماويات.
- ٣ - تشجيع التشاور والتنسيق بين نقاط الاتصال للاتفاقيات الكيماوية ونقاط الاتصال بشأن النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيماويات على المستوى الوطني والإقليمي.
- ٤ - تشكيل لجنة متعددة القطاعات والجهات المعنية تكون مسؤولة عن إدارة عملية التنفيذ للاتفاقيات والنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيماويات.
- ٥ - تطوير مشروعات تنفيذ مشتركة بالنسبة للأنشطة الهامة لأكثر من اتفاقية مثل بناء القدرات وزيادة التوعية والدراسات القانونية والسياسية.
- ٦ - تنسيق المشروعات التي تتم بالتعاون مع مختلف المنظمات متداخلة الحكومات.
- ٧ - تجانس وتنسيق القوانين على المستوى الوطني والمعنية بإدارة الكيماويات.
- ٨ - تكامل الاتفاقيات الكيماوية وتنفيذ النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيماويات في البرامج الوطنية والسعي لاتخاذ التدابير المتكاملة.
- ٩ - مشاركة البنية الأساسية مثل قواعد البيانات والقدرات المعملية.
- ١٠ - ضمان تكامل قضايا إدارة الكيماويات مع استراتيجيات التنمية الوطنية والحد من الفقر.

١١ - السعي لتحقيق فرص الربط بين أنشطة النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات واستراتيجيات الاستثمار الوطني لتطوير الصناعة الكيميائية بطريقة مستدامة ولتطوير العلاقات بين المبادرات الصناعية الخيارية والنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات بالشراكة مع الجهات المعنية الأخرى.

على المستوى الإقليمي:

- ١ - حث الدول العربية التي لم تصادق على التصديق على الاتفاقيات الكيميائية المختلفة وخاصة اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم وبروتوكول مونتريال.
- ٢ - تشجيع التشاور بين نقاط الاتصال الوطنية للاتفاقيات الكيميائية ونقطة الاتصال الإقليمية للنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات.
- ٣ - تشجيع التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية في تنفيذ الاتفاقيات الكيميائية والنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات
- ٤ - دعم التعاون شبه الإقليمي وتبادل الخبرات في إدارة الكيميائيات في إطار تنفيذ للنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات والمبادرات الكيميائية الأخرى والتي تشمل الاتفاقيات الكيميائية.
- ٥ - دعم المبادرات المشتركة بين المراكز الإقليمية للاتفاقيات الكيميائية المختلفة وخاصة في مجال تبادل المعلومات وبناء القدرات.
- ٦ - تطوير البرامج الإقليمية لتنفيذ الاتفاقيات الكيميائية ومجالات عمل النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي.
- ٧ - تفعيل آلية وحدة التنسيق العربية لتعزيز تنفيذ النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات والتآزر مع وما بين الاتفاقيات البيئية الدولية ذات الصلة.
- ٨ - المشاركة في البنية الأساسية للإدارة السليمة للكيميائيات وهذا يشمل قواعد المعلومات.

العلاقة بين النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات والاتفاقيات البيئية الدولية ذات العلاقة

اتفاقيات منظمة العمل الدولية	اتفاقية فيينا / بروتوكول مونتريال	اتفاقية بازل	اتفاقية استكهولم	اتفاقية روتردام	النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات
دعم البنية الأساسية والمؤسسات الوطنية لتحقيق التنفيذ الفعال.	دعم البنية الأساسية والمؤسسات الوطنية لتحقيق التنفيذ الفعال.	دعم البنية الأساسية الوطنية.	تأسيس ودعم البنية الأساسية والمؤسسات الوطنية لتحقيق التنفيذ الفعال.	تأسيس ودعم البنية الأساسية والمؤسسات الوطنية لتحقيق التنفيذ الفعال.	تأسيس ودعم البنية الأساسية والمؤسسات الوطنية لتحقيق التنفيذ الفعال.
تبادل المعلومات وكتابة التقارير	تبادل المعلومات وكتابة التقارير	تبادل المعلومات وكتابة التقارير	تبادل المعلومات وكتابة التقارير	تبادل المعلومات وكتابة التقارير	المعرفة والمعلومات
المساعدة الفنية لتطوير ودعم القدرات لتنفيذ الاتفاقيات	المساعدة الفنية لتطوير ودعم القدرات لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكول التابع لها.	نقل التكنولوجيا لتحقيق الإدارة السليمة لمخلفات الكيميائيات.	المساعدة الفنية لتطوير ودعم القدرات لتنفيذ الاتفاقية	المساعدة الفنية لتطوير البنية الأساسية والقدرة على إدارة الكيميائيات.	بناء القدرات والتعاون الفني
القيام بالبحث والتطوير والرصد والتعاون بالصورة المناسبة.	القيام بالبحث والتطوير والرصد والتعاون بالصورة المناسبة.	القيام بالبحث والتطوير والرصد والتعاون بالصورة المناسبة.	القيام بالبحث والتطوير والرصد والتعاون بالصورة المناسبة.	تقييم المخاطر لشمول الكيميائيات تحت نطاق الاتفاقية. استخدام وثائق الإرشاد الخاصة بالقرارات.	الحد من المخاطر
	الموارد المالية. (تمويل مستمر)	الموارد المالية. (تمويل مستمر)	الموارد المالية والآليات. (آلية مالية مؤقتة)		الموارد المالية
	ضمان كون الكيميائيات التي تغطيها الاتفاقية ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتحكم في التصدير/ الاستيراد.	ضمان كون الكيميائيات التي تغطيها الاتفاقية ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتحكم في التصدير/ الاستيراد.	ضمان كون الكيميائيات التي تغطيها الاتفاقية ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتحكم في التصدير/ الاستيراد.	ضمان كون الكيميائيات التي تغطيها الاتفاقية ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتحكم في التصدير/ الاستيراد.	منع الاتجار غير المشروع

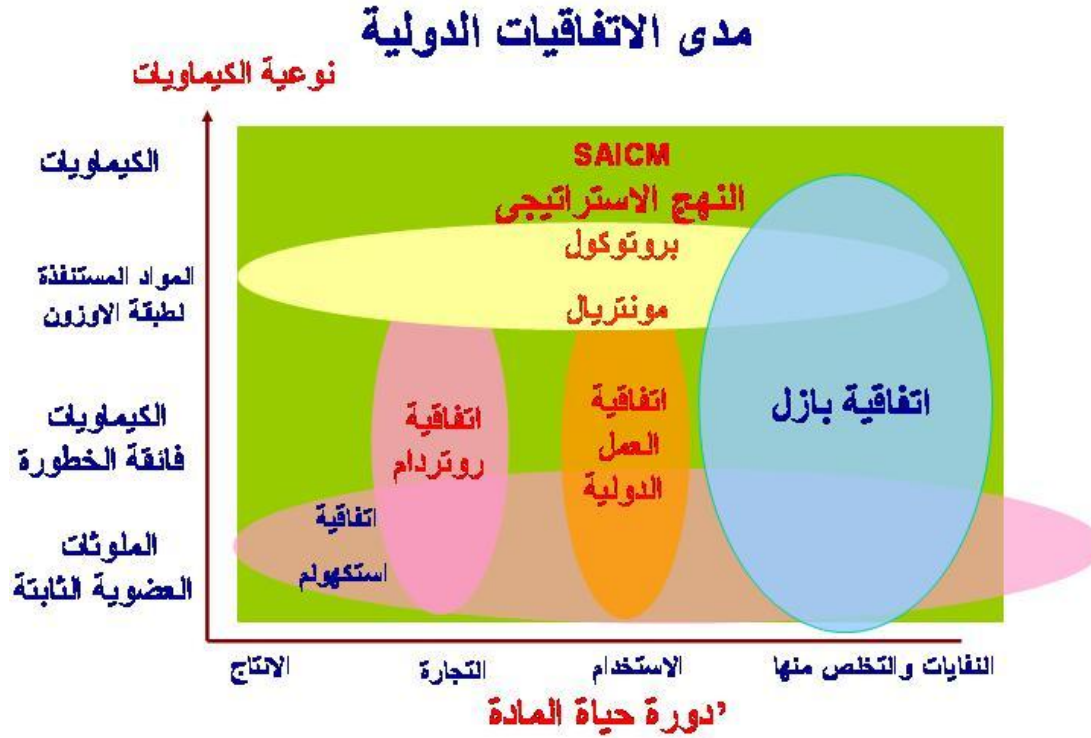
(و) الارتباطات والالتزامات الدولية ذات العلاقة بالنهج الإستراتيجي لإدارة الدولية

للكيمياءيات

الاتفاقيات	دخولها حيز التنفيذ
اتفاقية فيينا	١٩٨٨/٩/٢٢
بروتوكول مونتريال	١٩٨٩/١/١
اتفاقية بازل	١٩٩٢/٥/٥
اتفاقية ستوكهولم	٢٠٠٤/٥/١٧
اتفاقية روتردام	٢٠٠٤/٢/٢٤

يغطي النهج الاستراتيجي والاتفاقيات البيئية الدولية ذات العلاقة معاً عناصر الإدارة خلال دورة حياة المواد الكيميائية بداية من إنتاجها حتى التخلص الآمن منها. الشكل (١)

الارتباطات والالتزامات الدولية ذات العلاقة بالنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيمياءات (شكل رقم ١)



١ - مجال عمل الاتفاقيات

- أ - تغطي اتفاقية بازل المخلفات الخطرة.
- ب - تغطي اتفاقية روتردام ٢٧ نوع من المبيدات ومكونات معينة من أنواع أخرى بالإضافة إلى ١٤ نوع من الكيماويات الصناعية.
- ج - تغطي اتفاقية استكهولم ٩ أنواع من المبيدات وثلاثة من الكيماويات الصناعية والمنتجات الثانوية.
- د - تقييم وتنظيم الكيماويات الجديدة والمتاحة بالفعل (روتterdam و استكهولم).
- هـ) ضوابط الاستيراد والتصدير (بازل وروتterdam و استكهولم).
- و - إدارة المخلفات (بازل و استكهولم).
- ز - تبادل معلومات المخاطر (بازل وروتterdam و استكهولم).
- ح - البدائل (استكهولم).
- ط - الإنبعاثات إلى البيئة (استكهولم).
- ي - يغطي بروتوكول مونتريال المواد المستنفذة لطبقة الاوزون.
- ك - تغطي اتفاقيات العمل الدولية كافة المواد الكيماوية المستخدمة داخل بيئة العمل.

١ - الكيمائيات المتاحة (المتواجدة)

أ - توصى اتفاقية روتردام باتخاذ تدابير تنظيمية نهائية بالنسبة للكيمائيات المحظورة أو المقيد استخدامها بشدة.

ب - تستبعد اتفاقية استكهولم بعض الكيمائيات من الإنتاج والاستخدام الاستيراد / التصدير

ج - اتفاقية بازل

(١) تقوم بتنفيذ إجراء الموافقة مسبقة العلم للمخلفات الخطرة.

(٢) تمنع تصدير المخلفات الخطرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

(٣) تمنع استيراد المخلفات الخطرة عن طريق التصديق على "تعديل المنع" الذي يدعم دخول التصديق على القرار حيز التنفيذ.

(٤) متطلبات صارمة تخص النقل عبر الحدود الدولية.

د - اتفاقية روتردام

(١) تضع إجراء إجباري للموافقة مسبقة العلم

(٢) تبني على الخطوط الإرشادية الاختيارية السابقة.

(٣) تستخدم وثائق إرشادية القرار.

(٤) تحسن من القدرات لمنع عمليات الاستيراد غير المرغوب فيه وتجنب أي تخزين للمبيدات المهجورة في المستقبل.

هـ - اتفاقية استكهولم

(١) تحظر استيراد / تصدير الملوثات العضوية الثابتة.

(٢) تدعم التخلص السليم من الناحية البيئية.

و - بروتوكول مونتريال يهدف إلى حماية طبقة الأوزون بالتقليل والتخلص من الانبعاثات الكونية البشرية للمواد التي تؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون

(١) يحدد البروتوكول بعض الكيمائيات يجب على الدول الأطراف أن تقوم بضبط معدلات استهلاكها وإنتاجها السنوي ومقارنتها بالكميات المحددة على المستوى الوطني

٢ - إدارة المخلفات

أ - اتفاقية بازل

(١) دعم الإدارة السليمة بيئياً: "اتخاذ جميع الخطوات العلمية للحد من تولد المخلفات الخطرة والتحكم الصارم في تخزينها ونقلها ومعالجتها وإعادة استخدامها وتدويرها وإنعاشها والتخلص النهائي منها الذي يهدف في النهاية إلى حماية صحة الإنسان والبيئة".

(٢) الحد من تولد المخلفات واتخاذ الخطوات الثابتة لوضع تسهيلات للتخلص. بما يتفق مع قدراتنا الخاصة.

(٣) دعم الإدارة السليمة بيئياً للمخلفات الخطرة.

ب - اتفاقية استكهولم

(١) تطوير الاستراتيجيات الخاصة بتحديد مخلفات الملوثات العضوية الثابتة وإدارتها بطريقة سليمة بيئياً.

(٢) التخلص من المخلفات التي تحتوي على الملوثات العضوية الثابتة.

(٣) منع تكون الملوثات العضوية الثابتة في المخلفات.

(٤) دعم مفاهيم "أفضل التقنيات المتاحة" (BAT) و"أفضل الممارسات البيئية" (BEP).

٣ - تبادل معلومات المخاطر

نشر وتبادل المعلومات الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة بين أمانة الاتفاقيات والجهات المعنية وعامة المجتمع.

٤ - الاستبدال

أ - تتطلب اتفاقية استكهولم تبادل المعلومات والبحث فيما يخص بدائل الملوثات العضوية الثابتة.

ب - يتطلب بروتوكول مونتريال استخدام مواد بديلة للمواد المستنفذة لطبقة الأوزون مع وضع جدول زمني للتخلص النهائي من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.

٥ - المساعدة الفنية

أ - صندوق تمويل التعاون الفني لاتفاقية بازل.

ب - تقر اتفاقية روتردام بالحاجة إلى المساعدة الفنية.

ج - "الآلية المالية" لاتفاقية استكهولم.

د - صندوق تمويل بروتوكول مونتريال.

٦ - التدريب ونقل التكنولوجيا للمراكز الإقليمية

أ - مراكز اتفاقية بازل متاحة بالفعل.

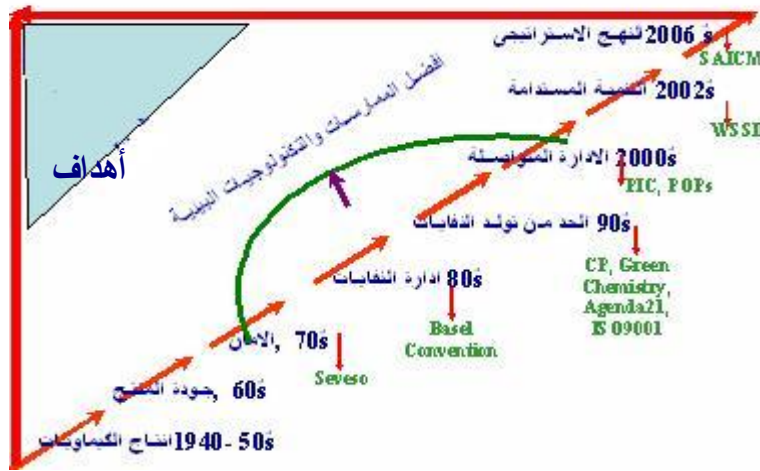
ب - مراكز اتفاقية استكهولم المرشحة.

ج - الشبكات الإقليمية لدعم تنفيذ بروتوكول مونتريال

٧ - المتطلبات التي يجب الالتزام بها

- أ - إدراج أهداف النهج الإستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات في الإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية و النفايات الخطرة على المستوى الإقليمي والوطني.
- ب - تحديد مجموعة من الأولويات الحقيقية في مجال إدارة المخلفات والكيميائيات.
- ج - تأسيس فريق تنسيق وطني متعددة الجهات وتطوير بناءه التنظيمي وإجراءات تشغيله.
- د - وضع مسودة لخطة عمل وإطار زمني لخطة التنفيذ الإقليمية.
- هـ - دعم البنية التشريعية عن طريق ملء الثغرات ونقاط التغلب على الضعف.
- و - وضع إستراتيجيات لتحسين التنسيق والتعاون.
- ز - تطوير إجراء ومنهجا الاتجار غير المشروع في المواد والمخلفات الخطرة.
- ح - إعداد إستراتيجية وطنية.
- ط - التشاور مع جميع الجهات المعنية الرئيسية ومنظمات المجتمع على المستويين الوطني والإقليمي.
- ي - تطوير الشراكات مع القطاع الخاص والصناعة والأعمال لتنفيذ النهج.

(هـ) تطور إدارة الكيميائيات في ظل الاتفاقيات ذات العلاقة:



مرفق رقم (٣)

الإجراءات اللازمة للحد من الاتجار غير المشروع في
المواد والمخلفات والتدابير التي يمكن اتخاذها في هذا

الشأن

الإجراءات اللازمة للحد من الاتجار غير المشروع في المواد والمخلفات والتدابير التي يمكن اتخاذها في هذا الشأن

أولت الدول العربية أهمية للتدابير التي يمكن اتخاذها بشأن منع الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية والنفايات الخطرة في إطار الهدف الخامس للنهج الإستراتيجي نظرا للآتي:

- إمكانية دخول مواد كيميائية فائقة الخطورة بدون أي بيانات للاستخدام والتداول والتخلص الآمن منها.
- إمكانية دخول مواد كيميائية ممنوعة.
- إمكانية دخول نفايات غير معلومة المكونات.

لذا فقد قامت وحدة التنسيق العربية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيميائيات بتحليل عملية الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية والنفايات الخطرة والمنتجات المحتوية على مواد كيميائية خطيرة والتدابير التي يمكن اتخاذها في هذا الشأن

العناصر	القضايا الخاصة بالمواد الممنوعة / المقيدة/ النفايات	المتطلبات	التدابير المحددة	أهم الجهات المسؤولة عن التنفيذ
المواد الكيميائية\ النفايات الخطرة	- التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة - تعديل وتحديث وإنفاذ التشريعات الوطنية الإنفاد	- التصديق - التعديل - التحديث - الإنفاذ	- تنسيق وتنفيذ الاتفاقيات الدولية - إنفاذ التشريع الوطني - تشمل السياسات الوطنية داخل التشريع	الحكومة الوطنية / القطاع الخاص/ المجتمع المدني
		- تنفيذ الاتفاقيات والتشريع الوطني, - توفير البنية الأساسية , التخلص الآمن من النفايات,	- تشكيل لجنة وطنية تضم كافة أصحاب المصلحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص	الحكومة الوطنية/ الجهات المعنية
	- الحد من تولد النفايات		- خطط تنفيذ وطنية تعكس الحاجة للتخلص الآمن من النفايات - توفير التمويل المالي المطلوب.	
			- تطوير إطار عمل إداري\قانوني لتحقيق الإنفاذ الكاف. - بناء القدرات ورفع الوعي - إقامة برامج تدريبية للجهات المعنية (القضاة، إدارة الشؤون القانونية، المفتشين،.... الخ)	
زيادة التوعية	- وضع خطة وطنية لزيادة ورفع الوعي, - إدراج الخطة ضمن السياسات الوطنية, - استخدام كافة وسائل		- زيادة التوعية لدى قطاع الصناعات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة والمجتمع المدني فيما يتعلق بالمخاطر الخاصة بعملية الإنتاج والآثار السلبية المحتملة على البيئة والصحة العامة، طبقاً للاتفاقيات الدولية ذات العلاقة و التشريع الوطني, - دراسات عن حجم المشكلة.	الحكومة الوطنية/ الهيئات المحلية/ المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة/ القطاع الخاص/ المجتمع المدني

العناصر	القضايا الخاصة بالمواد الممنوعة / المقيدة/ النفايات	المتطلبات	التدابير المحددة	أهم الجهات المسؤولة عن التنفيذ
		الإعلامية		
النقل	التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وتعديل التشريع الوطني، عمل خطة وطنية\إقليمية للنقل الآمن من المواد الكيميائية\ العمل على منع النقل غير المشروع للمواد والنفايات الخطرة	- التصديق، - التعديل والتحديث والعمل على إنفاذ التشريع الوطني، - وضع خطة وطنية، - تحديد طرق ومسارات نقل المواد والنفايات الخطرة، تحديد الفترات الزمنية لعملية النقل،	- تشكيل لجنة وطنية، التصديق على تنفيذ الخطة،	الحكومة الوطنية/ القطاع الخاص/ المجتمع المدني
الإفناذ		- نظام متكامل - زيادة المعلومات الخاصة بطرق وضع الملصقات	- تأسيس كيان مؤسسي يضم كافة الوزارات والجهات المعنية	الحكومة الوطنية/ الهيئات المحلية
			- وضع إطار عمل إداري لتحقيق الإنفاذ الكاف - الإدارة السياسية والتشريعية. - تدريب المسؤولين عن تحقيق الإنفاذ فيما يتعلق بالمحظورات القانونية. - بناء القدرات لرجال الجمارك للتعامل مع الاتجار غير المشروع بالصورة المناسبة	

العناصر	القضايا الخاصة بالمواد الممنوعة / المقيدة/ النفايات	المتطلبات	التدابير المحددة	أهم الجهات المسؤولة عن التنفيذ
	التوعية		- زيادة التوعية لدى قطاع الصناعات ومنظمات النقل فيما يتعلق بالمخاطر القانونية في عملية الإنتاج بسبب تنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية والتشريع الوطني	الحكومة الوطنية/ الهيئات المحلية/ القطاع الخاص
			- توفير الخطوط الإرشادية اللازمة, - استخدام كافة الإمكانيات المعنية للإعلام, - إقامة ورش تعريفية وتدريبية لكافة الجهات المعنية.	وزارات الإعلام , وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة
	تبادل المعلومات	- بناء قواعد البيانات لتوفير المعلومات اللازمة	- دعم عملية تبادل المعلومات بين القائمين على عملية الإنفاذ	نقطة الاتصال الوطنية
الاستيراد والتصدير	- التصديق والعمل على تنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية - إنفاذ التشريع الوطني, - تنفيذ إجراءات الإخطار المسبق, - تطبيق نظام التصنيف (GHS)	- تطبيق نظام الإخطار المسبق\ تطبيق نظام التصنيف\ توفير المختبرات المعتمدة\ وضع خطوط إرشادية	- إنشاء لجنة وطنية تضم كافة أصحاب المصلحة, - إنشاء المختبرات المعتمدة, - إصدار قوائم المواد الممنوعة والمقيدة بشدة وقوائم للنفايات الخطرة,	الجمارك, الوزارات المعنية, رجال الشرطة
			- تنفيذ القوانين والاتفاقيات الدولية, - تفعيل مبادرة الجمارك الخضراء	
			- وضع إطار عمل أدارى لتحقيق الإنفاذ الكاف وهذا يشمل تشكيل لجنة إلزام وطنية لتنسيق الأنشطة الوطنية والتعامل مع الثغرات . - الإدارة السياسية والتشريعية	الحكومات/ المنظمات الإقليمية/ الهيئات الوطنية ونقاط الاتصال

العناصر	القضايا الخاصة بالمواد المنوعة / المقيدة/ النفايات	المتطلبات	التدابير المحددة	أهم الجهات المسؤولة عن التنفيذ
	تبادل المعلومات	- قواعد بيانات - شبكة تبادل معلومات - تدريب	- وضع آلية تعمل كشبكة معلومات عن الأنشطة غير المشروعة وهذا يشمل معلومات عن طرق التهريب	الحكومات/ المنظمات الإقليمية/ الهيئات الوطنية
			- تبادل المعلومات والخبرات على المستوى الإقليمي والدولي.	
			- دعم عمل شبكات إقليمية مع مشاركة الجهات المعنية للتعامل مع مشكلة الاتجار غير المشروع	
	تدريب العاملين في الجمارك وفي مجال تحقيق الإنفاذ	- اعتماد مبادرة الجمارك الخضراء, - إقامة ورش تدريبية, - بناء القدرات - إنفاذ التشريعات	- توفير الدعم الفني والتدريب. - تدريب العاملين في الجمارك والمسؤولين عن الإنفاذ على المحاذير القانونية. - التدريب على استخدام دلالات المخاطر عند الحدود .	الحكومات/ المنظمات الإقليمية/ الهيئات الوطنية/ المنظمات غير الحكومية
			- تبادل الخبرات والمعلومات	
			- استخدام الكتيبات والوثائق الإرشادية من جانب مفتشي الجمارك ومفتشي البيئة ونشر المعلومات بشأن توافرها وإتاحتها لزيادة التوعية	
	زيادة التوعية لدى صانعو القرارات \ والمجتمع المدني	- إصدار خطوط إرشادية - عمل برامج توعوية - مشاركة رجال الإعلام	- زيادة التوعية لدى صانعي القرارات والسياسات فيما يتعلق بالآثار السلبية المحتملة على البيئة والصحة العامة التي قد تنتج عن دخول الكيماويات والمخلفات الخطرة بصورة غير مشروعة	وزارة الإعلام, وسائل الإعلام, الجهات المعنية، رجال الجمارك
			- زيادة التوعية ومشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمستهلك فيما يتعلق بالآثار السلبية لدخول الكيماويات	

العناصر	القضايا الخاصة بالمواد الممنوعة / المقيدة/ النفايات	المتطلبات	التدابير المحددة	أهم الجهات المسؤولة عن التنفيذ
			والمخلفات بصورة غير مشروعة على البيئة والصحة العامة	
			- استخدام وسائل الإعلام لزيادة التوعية	
			- زيادة التوعية لدى الهيئات الوطنية بشأن المشروعات المختلفة المذكورة على الموقع الإلكتروني للجمارك	
			- زيادة التوعية بشأن أدوات منظمة الجمارك العالمية والإنتربول والاتفاقيات البيئية ذات العلاقة	
			- يجب شمول عملية زيادة التوعية فيما يتعلق بالدخول غير المشروع للكيميائيات والمخلفات الخطرة في المشروعات المعنية بتنفيذ الاتفاقيات البيئية ذات العلاقة	
الاستخدام/ التخلص	التصديق على وتنفيذ الاتفاقيات البيئية ذات العلاقة والاتفاقيات الإقليمية والثنائية وإنفاذ التشريع الوطني	- توفير البنية التحتية للتخلص الآمن, - نقل التكنولوجيا, - بناء القدرات	- تشكيل لجنة وطنية تضم كافة الوزارات والجهات المعنية	الحكومة الوطنية
الإنفاذ		- بناء قواعد البيانات - بناء القدرات - الالتزام بالتشريعات	- إصدار خطة عمل مناسبة, - توفير التمويل اللازم, - مشاركة أصحاب المصلحة,	الحكومة الوطنية
التدريب وزيادة التوعية لدى صانعي القرارات والمجتمع المدني والمسؤولين عن الجمارك		- استخدام الكتيبات الإرشادية لدى مفتشي الجمارك	- تنفيذ خطة توعية متكاملة, - إقامة ورش عمل تعريفية وتدريبية	الهيئات المحلية/ القطاع الخاص/ المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة

العناصر	القضايا الخاصة بالمواد الممنوعة / المقيدة/ النفايات	المتطلبات	التدابير المحددة	أهم الجهات المسؤولة عن التنفيذ
			- تدريب العاملين على الآثار السلبية لاستيراد الكيماويات بصورة غير مشروعة وعلى إمكانية استخدام البدائل	
			- زيادة التوعية لدى صانعي القرار والسياسات فيما يتعلق بالآثار السلبية على الصحة والبيئة والتداعيات الأخرى لدخول الكيماويات والمخلفات الخطرة بصورة غير مشروعة	
			- زيادة التوعية لدى المجتمع المدني والمفتشين والمستهلك بشأن الآثار السلبية على الصحة والبيئة للدخول غير المشروع للكيماويات والمخلفات الخطرة	
	تبادل المعلومات	- الحاجة لمزيد من المعلومات عن التكنولوجيا	- استخدام الكتيبات والوثائق الإرشادية من جانب مفتشي الجمارك والبيئة ونشر المعلومات عن توافرها وإتاحتها لزيادة التوعية	الحكومة الوطنية/ الهيئات المحلية
			- إعلام المستهلك عن البدائل والتكنولوجيا الخاصة بالاستخدام والتخلص	

مرفق رقم (٤)

تقترح وحدة التنسيق العربية للنهج الإستراتيجي
للإدارة الدولية للكيميائيات التعديلات التالية على
النظام الداخلي للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد
الكيميائية

أولاً: فيما يخص الفقرات ما بين الأقواس:

١- المادة: ٢ الفقرة د

حذف كلمة "ذات الصلة".

٢- المادة: ١٦ الفقرة هـ

اقترح اعتماد على النحو التالي:

" وطرح المسائل للتصويت لاتخاذ قرار بشأنها بعد أن تستنفذ الجهود الرامية إلى التوصل إلى التوافق في الآراء"

٣- المادة ٢٣ مكرر:

التأكيد على إنشاء شبكات شبه إقليمية.

ثانياً: إضافة فقرة ضمن سابعاً حول مهام المكتب على النحو التالي:

يناط للمكتب بالمهام التالية:

١- المساعدة في تنفيذ قرارات المؤتمر.

٢- المساعدة في الإعداد لجلسات المؤتمر.

٣- تقديم المشورة للسكروتارية خلال الفترة ما بين الدورات.

٤- الحفاظ على استدامة التواصل مع المجموعات الإقليمية ومجموعات أصحاب المصلحة.

مرفق رقم (٥)

تقترح وحدة التنسيق العربية للنهج الإستراتيجي للإدارة الدولية
للكيمائيات إضافة الجدول المرفق في الجزء (٣) من استمارة الاستبيان
المؤقتة للحكومات بشأن الإبلاغ عن تنفيذ النهج الإستراتيجي

التقدم المحرز في تنفيذ أهداف النهج الإستراتيجي									
الاستفادة من برنامج QSP	البرامج والمشروعات	التكلفة	حالة التنفيذ	جوانب التنفيذ	مؤشرات التقدم	الأهداف/ الأطر الزمنية	الجهات الناشطة	الأنشطة	مجالات العمل
